في رسالة للعلامة العلماء مولانا ومقتدانا محمد سعيد الحكيم في التوحيد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

في بيان اصل الشبهة المنسوبة الى الصوفية وهي القول بوحدة الوجود بل الموجود

الحمد لله رافع درجات العالمين ومرجح براهينهم على العالمين وصلى الله على اشرف الاولين
والآخرين محمد وعترته الطاهرين اما بعد فاني اريد ان اذكر اصل شبهة القائلين
بوحدة الوجود الذي هو مبنى سائر شبههم وابين موضع اشتباههم كي يكون تبصرة للطالبين
الرشاد وسالكي سبيل السداد وهو انهم يقولون ان وجود الممكنات اما ان يكون اعتباريا
غير موجود في الخارج او يكون موجودا في الخارج لا يمكن ان يكون اعتباريا والا لزم
ان لا يكون زيد مثلا موجودا ما لم يعتبر معتبر وجوده وهذا باطل لانا نعلم بديهة ان
زيدا موجود وان لم يعتبر احد من المعتبرين وجوده واذا بطل هذا الشق من الترديد لزم
ان يكون وجود الممكنات موجودا فوجوده اما ان يكون عينه او يكون زائدا عليه
لا يمكن ان يكون زائدا عليه لانه اذا كان زائدا عليه ننقل الكلام الى وجود الوجود الزائد
على الوجود فيكون وجوده ايضا زائدا عليه فيلزم التسلسل في الوجودات الزائدة الغير
المتناهية الموجودة معا وهذا النحو من التسلسل باطل باتفاق جميع العقلاء واذا بطل هذا الشق فنقول
وجود الممكنات موجود ووجوده عين ذاته واذا كان وجود وجود الممكنات عينه
لزم ان يكون واجب الوجود ضرورة امتناع سلب الشيء عن نفسه واذا كان وجود
الممكنات واجب الوجود لزم ان يكون جميع الممكنات موجودا بوجود واحد هو عين
واجب الوجود الواحد بناء على برهان التوحيد هذا اصل شبهتهم واجاب عن هذه الشبهة
المتأخرون القائلون بان وجود الممكنات اعتباري بانا لا نقول انه اعتباري صرف
بحيث لا يكون له منشأ الانتزاع اصلا بل هو اعتباري له منشأ الانتزاع في نفس الامر
فان العقل يجد الممكنات في الخارج بحيث ينتزع منها الوجود فلا يلزم من كون الوجود اعتباريا
ان لا يكون زيد موجودا ما لم يعتبر معتبر وجوده لان موجوديته ليس باعتبار المعتبر
بالفعل وجوده بل باعتبار تلك الحيثية التي هي منشأ انتزاع العقل الوجود منه
واوردوا على انفسهم في هذا الجواب ان تلك الحيثية التي هي منشأ انتزاع العقل اما ان تكون

واذا كان الوجود موجودا ح

موجودة

موجودة في الخارج او تكون اعتبارية فان كانت موجودة في الخارج يلزم ان يكون
الوجود موجودا في الخارج لا اعتباريا لان اتصاف الممكن بالموجودية باعتبار تلك
الحيثية وهي موجودة في الخارج ولا نعني بالموجود الا ما يكون اتصاف الشيء بالموجودية
في نفس الامر باعتباره وان كانت تلك الحيثية ايضا اعتبارية نقلنا الكلام الى منشأ
انتزاعها فاما ان يتسلسل وهو محال واما ان ينتهي الى حيثية تكون موجودة في الخارج فيلزم
ان يكون الوجود موجودا في الخارج وقد فرض اعتباريا هذا خلف واجابوا عن هذا
بانا نلتزم ان تلك الحيثية انتزاعية ولها منشأ انتزاع وهو ايضا انتزاعي ونلتزم التسلسل
ونقول ان التسلسل في الامور الانتزاعية جائز واقول ان جواز التسلسل في الامور الاعتبارية
معناه ان للعقل ان ينتزع من الشيء شيئا اخر ومن ذلك الشيء شيئا اخر وعلى هذا القياس ولا يبلغ
مراتب الانتزاع الى حد لا يمكن للعقل ان ينتزع بعده شيئا اخر لا انه يمكن تحقق
الاعتبارات الغير المتناهية المتسلسلة بالفعل في نفس الامر لان اتصاف الممكن بالموجودية
باعتبار امر هو الحيثية السابقة عليه وتحققها باعتبار حيثية سابقة عليها وهكذا فيلزم
تحقق الاعتبارات الغير المتناهية معا وهذا ايضا فاسد ودفع الشبهة على هذا الراي ليس
له عند اهل التحقيق موقع بل كون الوجود اعتباريا ظاهر البطلان وان كان مشهورا
عند المتأخرين واقول في دفع الشبهة بعد تسليم ان وجود الممكنات موجود ان الوجود
عينه انه لا يلزم من كون وجود وجود الممكن عينه ان يكون ذلك الوجود واجب الوجود
لان واجب الوجود تعالى وجوده عين ذاته وليس له ماهية غير محض الوجود حتى يكون
الوجود صفة عارضة لتلك الماهية فيكون نسبته الى الذات المقدسة نسبة الذاتيات
فكما لا يحتاج الشيء في الاتصاف بالذاتيات الى علة لان توسط الجعل بين الشيء
ونفسه محال فكذلك لا يتوسط العلة بين الواجب وبين وجوده ايضا وفيما نحن فيه
من كون وجود الوجود الممكن عين وجوده ليس الامر كذلك لان وجود الوجود وان كان

بالفعل في الواقع ونفس الامر وهنا يلزم تحقق الاعتبارات الغير المتناهية ح

في دفع الشبهة

ان وجوده ح

عين ذلك الوجود لكن ذلك الوجود ليس حاصلا للنفس بل هو صفة حاصلة لغيره وهو مهية
الممكن فيكون الموجود بهذا الوجود غير هذا الوجود وهو مهية الممكن فمثل الحرارة
التي هي للنار فيكون الموصوف بها النار لا نفس الحرارة فيقال للنار انها حارة
ولا يقال لنفس الحرارة انها حارة وكذلك وجود الممكن صفة حاصلة لمهية الممكن فيقال
لمهية الممكن انها موجودة بالوجود ولا يقال للوجود انه موجود لنفسه بل موجودية
نفسه كون المهية موجودة به فان الوجود في الممكنات بمنزلة الاعراض في ان
وجوده في نفسه عين وجوده الرابطي للمهية فيمكن عدم وجود الممكن بمعنى سلب
حصوله للمهية الذي هو عين حصوله في نفسه فلا يمتنع طرو العدم عليه فظهر الفرق
بينه وبين وجود الواجب فلم يلزم من كون وجود وجود الممكن عينه كونه واجبا لذاته
حتى يكون وجود الممكنات كلها عين الواجب هذا حل اصل الشبهة والآن
نشتغل ببيان المفاسد التي تلزم القائلين بهذا المذهب فنقول لا معنى لوجود
شيء في الخارج فاذا كان وجود جميع الممكنات عين ذات الواجب يلزم اتصاف
جميع الممكنات بالوجود في مرتبة ذاته فيلزم ان يكون جميع الحوادث قديما
بل واجبا لذاته وهؤلاء الذين يقولون بوحدة الوجود يقولون ان وجود
الواجب عين ذاته وهو اذا اعتبر في مرتبة ذاته المتعالية عن جميع الاعتبارات
والقيود والشئون فهو مرتبة وجوب الوجود وهو باعتبار هذه المرتبة وجود
مطلق معرى عن جميع المهيات التي هي شئون واعتبارات للوجود فلا يكون وجود
شيء من المهيات الممكنة لكن للوجود المطلق تنزلات فاول مرتبة التنزل مرتبة العقل
ثم النفس ثم مرتبة الطبائع والمادة والصورة والاجسام فهذه التعينات
تعرض للوجود في مرتبة التنزل لا في مرتبة الاطلاق العارية عن جميع هذه القيود
وادعوا ان مهية الممكن انتزاعية اعتبارية لا تحقق لها مع قطع النظر عن الوجود

و في بيان المفاسد التي تلزم عليهم

ان كونه بكانه يصدق مع ... موجود في ... سبحانه ان ذلك ... الخارج

ولي

وليس تحققها في الخارج الا باعتبار الوجود الذي هو عين ذات الواجب لكن
في مرتبة التنزل ففي مراتب التنزل منشزع وبحسبه المهيات الممكنة فالممكنات مظاهر ومجالي
للواجب وهو يتجلى في تلك المظاهر والمجالي وفي الاشعار الكثيرة اشارة الى
هذا المعنى واقول ان بطلان نسبة التنزل الى وجود الواجب مع تنزهه عن معنى
ما بالقوة وتعاليه عن التغير والانتقال من حال الى حال في غاية الظهور وان قالوا
انا لا نعني بالتنزل المعنى اللغوي الذي هو عبارة عن النزول من المكان العالي الى المكان
السافل بل كون مرتبة الوجود الذي هو مع شان من الشئون نازلة من مرتبة
الوجود الذي هو مطلق عار عن جميع الشئون والقيود فلا يلزم عروض القوة
والتغير للواجب نقول هذا الوجود الذي هو مع القيود والشئون اما ان يكون
عين ذاته المتشخصة في الخارج فيلزم قدم الشئون والاعتبارات واما ان يكون
مغايرا لذاته المتشخصة بنحو من انحاء التغاير فان كان مغايرا فهذا المغاير الامر
اما ان يكون اعتباريا محضا او يكون له تحقق مع قطع النظر عن اعتبار المعتبر فان
كان اعتباريا محضا فالزم ما الزمتموه على المشائين في اعتبارية الوجود وان كان
موجودا مع قطع النظر عن الاعتبار ثبت التعدد في الوجودات وهو خلاف ما ادعيتم عينه
من كون الوجود الموجود واحدا وكون التعدد في الشئون والاعتبارات
وكانهم اشتبهوا بين الوجود المطلق الذي هو امر مشترك بين الواجب والممكن
وبين الوجود المطلق الذي هو معرى عن جميع القيود والشئون وملاحظات
والمهيات فاثبتوا صفات الوجود المطلق الذي هو مشترك بين الواجب والممكن
من كونه في ضمن الفرد الواجب المنزه عن جميع القيود والشئون والاعتبارات
في اعلى مراتب الكمال ثم متنزلا في ضمن الافراد الممكنة على الترتيب المذكور سابقا
من مراتب العقل والنفس والطبائع للوجود المطلق المعرى عن جميع القيود

في بيان منشاء اشتباههم

مطالعه

في بيان عبارات الشيخ المنقولة منهم لنصرة مذهبهم

والشئون وذلك الاشتباه باعتبار اطلاق لفظ الموجود المطلق على المعنيين
وكثير من الفضلاء اثبتوا التنزل للواجب مع انهم صرفوا اكثر عمرهم في تلك الحكمة
التي اثبت فيها استحالة عروض التغير والتكثر وجميع لوازم القوة والاستعداد
للواجب وهذا عجيب بل بعضهم نسب الى الشيخ الرئيس ابا علي بن سينا هذا المذهب
ونقل بعض عبارات من الشفاء مؤيداً للمذهب مع كونها ظاهرة بل صريحة عند
التامل في نفي مذهبهم هذه هي العبارة المنقولة قال في الهيات الشفاء ونقول
كل ما له ماهية غير الانية فهو معلول وذلك لانك علمت ان الانية والوجود لا تقوم
من الماهية التي هي خارجة عن الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخلو
اما ان يلزم الماهية لانها تلك الماهية واما ان يكون لزومها اياها بسبب شيء ومعنى
قولنا اللزوم اتباع الوجود ولن يتبع موجود الا موجودا فان كانت
الانية تتبع الماهية وتلزمها لنفسها فيكون الانية قد تبعت في وجودها
وجوداً وكل ما يتبع في وجوده وجوداً فان متبوعه موجود بالذات قبله
فيكون الماهية موجودة بذاتها قبل وجودها وهذا خلف فبقي ان يكون الوجود لها
عن علة وكل ذي ماهية معلول وسائر الاشياء غير واجب الوجود فلها ماهيات
تلك الماهيات هي التي بانفسها ممكنة الوجود وانما يعرض لها عن علة وجود من
خارج فالاول لا ماهية له وذو الماهيات يفيض عليها الوجود عنه فهو مجرد
الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه ثم سائر الاشياء التي لها ماهيات
فانها ممكنة توجد به وليس معنى قولي انه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه
انه الموجود المطلق المشترك فيه ان كان موجود بهذه الصفة فان ذلك ليس
الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الايجاب اعني في الاول انه الموجود
مع شرط لا زيادة تركيب وفي هذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة فلهذا اما كان

[illegible]

الكلي

اي المطلق المشترك فيه

اي المجرد الموجود [illegible]

الكلي يحمل على كل شيء وذلك لا يحمل على ما له زيادة وكل شيء غيره فله زيادة
انتهى كلام الشيخ ولعله فهم من كلام الشيخ ان الواجب عين الوجود المشترك فيه
والا لما كان فيه تاييد لمذهبه ولا يخفى ان اواخر العبارة صريحة في نفي ما فهم
من هذه العبارة حيث قال وليس معنى قولي انه مجرد الوجود بشرط سلب سائر
الزوائد عنه انه الموجود المشترك فيه ان كان موجود بهذه الصفة فان هذه
العبارة صريحة في نفي ذلك التوهم وقال الشيخ في طبيعيات الشفاء في اوائلها
في فصل في نقض ما قاله برمانيدس وماليسوس من امر مبادي الوجود واذ قد
بلغنا هذا المبلغ فقد سألنا بعض اصحابنا ان نتكلم على المذاهب المستبعدة التي
للقدماء في مبادي الطبيعيات وقد جرت العادة بذكرها في فاتحة العلم الطبيعي وان
نوردها قبل ان نتكلم في الطبيعيات وتلك المذاهب مثل المنسوب الى
ماليسوس وبرمانيدس ان الموجود واحد غير متحرك ثم يقول ماليسوس انه غير
متناه ويقول برمانيدس انه متناه ومثل مذهب من قال انه واحد غير متناه
قابل للحركة اما ماء او هواء او غير ذلك ومذهب من جعل المبادي غير متناهية
العدد اما اجزاء لا تتجزى محشوة في الخلاء واما اجساماً صغاراً متشابهة لما
يكون منها مائية وهوائية ولحمية وغير ذلك مخالطة كلها للكل وسائر المذاهب
المذكورة في كتب المشائين وان نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم فنقول
ان مذهب ماليسوس وبرمانيدس فانا غير محصليه ولا يمكننا ان ننقض على غرضهما
فيه ولا يبلغان من السخف والغباوة المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما فلهما
كلام لغير في الطبيعيات وعلى كثرة المبادي لها مثل قول برمانيدس بالارض
والنار وعلى تركب الكائنات منها فيكون وشيكاً ان يكون انما يعنيهما
بهذا الموجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود وكما تعلم في موضعه وانه

أي القدرة

غير متناه ولا متحرك وانه غير متناهي القوة او انه متناه على معنى انه غاية ينتهي
اليها كل شيء والذي يظهر اليه يتخيل انه متناه من حيث انه ينتهي اليه او لا يتبين ان يكون
عرضها شيئا آخر وهو ان طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود معنى واحد بالحد
او بالرسم وان ساير الماهيات هي غير نفس طبيعة الموجود لانها تعرض لها الوجود اشياء م
ويلزمها كالانسانية فان الانسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود
جزؤها الحامل الوجود خارج عن حدها لاحق لماهيتها كما بينا في مواضع اخرى عارض
لها فيجب ان يكون من قال انه متناه يعني انه محدود في نفسه ليس طبايع ذاهبة
في الكثرة ومن قال انه غير متناه يعني انه يعرض لاشياء غير متناهية وليس يخفى عليك
ما تعلم في مواضع اخرى ان الانسان بما هو انسان ليس هو الموجود بما هو موجود
بل معناه خارج عنه وكذلك كل شيء آخر من الاشياء الداخلة في المقولات بل كل شيء منها موضوع للموجود
يلزمه الوجود فان لم يذهبا الى هذا وكابرا فليس يمكنني ان اناقضهما وذلك
لان القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات ويجب ان
يكون تلك المقدمات اما في نفسها اظهر من النتيجة ولا اجد شيئا يكون اظهر من النتيجة
او يكون مسلمة عند الخصم وليس يمكنني ان اعرف ان اي تلك المقدمات يسلمانها اذ ان
فانهما ان جوزا ارتكاب هذا الحكم فمن يؤمنني اقدامهما على انكار كل مقدمة من
المقدمات المستعملة في القياس عليهما بل في اجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها
اخفى من النتيجة التي يراد منها انتهى كلام الشيخ والحاصل ان الشيخ بالغ كل المبالغة
في بطلان هذا المذهب والحق معه لكن الشيخ وغيره من الحكماء المسلمين عند كثير من الناظرين
في العلوم العقلية اوردوا عبارات صارت منشأ اعتقاد هذه الطائفة
انهم موافقون معهم لكنهم ارادوا معنى آخر غير مذهبهم وانا انقل بعض هذه
العبارات التي ظاهرها توافق مذهبهم واشير الى محصل ما ارادوا منها وانها ليست

مطابقة

في نقل العبارات التي ظاهرها يوافق مذهبهم من الشيخ المذكور سابقا

مطابقة لمذهبهم فاقول قال الشيخ في الهيات الشفاء في المقالة العاشرة
في فصل المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الالهامات والدعوات المستجابة فالوجود
اذا ابتدأ من عند الاول لم يزل كل تال ادون مرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات
فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية
التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العملية ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف
من بعض الى ان يبلغ آخرها ثم من بعدها ابتداء وجود المادة القابلة للصور
الكائنة الفاسدة فيلبس اول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا
فيكون اول الوجود فيها اخس وارذل مرتبة من الذي يتلوه فيكون اخس ما فيه
المادة ثم العناصر ثم المركبات الجمادية ثم النامية وافضلها الانسان وبعده
الحيوانات ثم النبات وافضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا
للاخلاق التي تكون فضائل عملية وافضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو
الذي في قواه النفسانية خصائص ثلث ذكرناها وهي ان يسمع كلام الله ويرى ملائكته
وقد تحولت له على صورة يراها وقد بينا كيفية هذا وبينا ان هذا الذي يوحى اليه
يتشبح له الملائكة ويحدث له في سمعه صوت يسمعه يكون من قبل الله والملائكة فيسمعه
من غير ان يكون ذلك من الناس والحيوان الارضي وهذا هو الموحى اليه وكما ان اول
الكائنات من الابتداء الى درجة العناصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فههنا يبتدي
الوجود من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم عقول انتهى كلام الشيخ ولا يخفى
ان هذا الكلام ليس معناه ان وجودا واحدا شخصيا يتنزل من الدرجة الاعلى
الى الدرجة الادنى ثم يرجع ويترقى الى تلك الدرجة الاعلى كما هو مذهب الصوفية
بل المراد ان طبيعة الوجود المشترك فيه يتنزل في ابتداء الحدوث من الوجود الاول
الذي هو وجود الواجب الى وجود الملائكة الروحانية ثم مراتب الاجرام السماوية

اي مرتبة م

اي اول شيء يلبس المادة هو صور العناصر بسايطها ثم يتدرج الى المراد وصور المركبات مد ر

اي ما فيه مادة من الماديات مثلا اخس مما ليس فيه مادة من المجردات ثم من بين الماديات العناصر اخس من الافلاك وهكذا ر

اي ابتدى من العناصر حيث الوجود في الرجوع والترقي بعد تمام النزول من الادنى الى الاعلى مبتدءا بالعنصر الى الاجرام ومنها الى النفوس ومنها الى العقول مد ر

ثم الى المادة ثم ترقى كما تقرر في عبارة الشفاء وهذا صريح في كون الوجود الذي هو غير الوجود
العالي بالشخص في عدم انحصار طبيعة الوجود في شخص واحد كما هو مذهب الصوفية
فلعلهم اخذوا من امثال هذه العبارات من الحكماء ووقعوا في ورطة القول بكل الامر الظاهر
بطلانه ولعله اوقعهم في تلك الورطة ما وقع في كلام الحكماء في مبحث علم واجب
الوجود ونقل بعضها المحقق الخفري في حاشية التجريد من الفارابي من قوله وهو الكل
في وحدته ومثل هذه العبارة لعله وقع في الشفاء في فصل كانه تاكيد وتكرار
لما سلف من توحيد واجب الوجود فانه قال في آخر هذا الفصل وهو كل شيء وليس
هو شيئا من الاشياء بعده ومرادهم من امثال هذه العبارات ليس ما قال الصوفية
بل مرادهم ان نسبة ذاته تعالى التي هي عين وجوده الى حقائق الموجودات نسبة
هي اشد من نسبة الصور العلمية المنتزعة من تلك الحقائق الحاصلة في النفوس الانسانية
التي هي منشا الانكشاف تلك الحقائق عند النفوس الانسانية الى تلك الحقائق فان
فيضان تلك الصور على النفوس الانسانية في الحقيقة انما هو عن ذات الواجب تعالى
وفيضان اصل الحقائق الموجودة في الخارج التي انتزع منها الصور العلمية الموجودة
في النفوس ايضا من ذاته تعالى بذاته مع بساطته ووحدته وعدم تكثره كانه
صورة علمية لجميع حقائق الموجودات فيكون الواجب الوجود تعالى شانه
عالما بجميع حقائق الموجودات كلياتها وجزئياتها باعتبار ذاته من غير احتياج
الى انتزاع صورة من حقائقها بل ذاته تنوب مناب جميع الصور العقلية
التي هي منشا الانكشاف الحقائق عند النفوس وهي على مذهب المحققين من حصول
الاشياء بانفسها في العقل عين حقائقها وتلك الصور العقلية متكثرة
لكن ذاته الواحدة من جميع الجهات كانه كل هذه الصور مجتمعة لكن ليس بحسب
الحقيقة عين واحد منها فمراد الحكماء بهذا المعنى لا ما قال الصوفية فان قلتم لم لا يحمل

كلام

نقل كلام السيد لرد مذهبهم

كلام الصوفية ايضا على هذا المعنى حتى ينطبق كلامهم على كلام الحكماء ويحصل التصالح
ويذهب التشتت قلنا لا لانهم صرحوا بان الوجود شخص واحد متشخص بذاته
والحد ليس للوجود افراد متعددة بل الوجود هو عين ذات الواجب
تعالى وجميع الممكنات موجوديتها باعتبار ذاته تعالى المنزه عن شوائب العدم
وسمات الامكان قال السيد الشريف في حاشيته على الشرح القديم للفاضل
الاصفهاني للتجريد قوله فيلزم ان تكون الماهيات ايضا متحدة وليس كذلك قيل
عليه ذهب جماعة من الصوفية الى ان ليس في الواقع الا ذات واحدة لا تركيب
فيها اصلا بل لها صفات متعددة وهي عينها وهي حقيقة الوجود المنزهة في
ذاتها عن شوائب العدم وسمات الامكان ولها تقيدات بقيود اعتبارية
بحسب ذلك تترائى موجودات متمايزة فيتوهم من ذلك تعدد حقيقي فما لم
يقم برهان عقلي على بطلان ذلك لم يتم ما ذكره من عدم اتحاد الماهيات ولا يتم
ايضا اشتراك الوجود بل لا يثبت وجود ممكن اصلا اقول هذا خروج عن طور
العقل فان بداهة شاهدة بتعدد الموجودات تعددا حقيقيا وانها ذوات
وحقائق متخالفة بالحقيقة دون الاعتبار فقط والذاهبون الى تلك المقالة
يدعون استنادها الى مكاشفاتهم ومشاهداتهم وانه لا يمكن الوصول اليها
بمباحث العقل ودلالته بل هو معزول هناك كالحس في ادراك المعقولات واما
المقيدون بدرجة العقل والقائلون بان ما يشهد به العقل مقبول
وما لا يشهد عليه مردود وانه لا طور وراءه فيزعمون ان تلك المكاشفات
والمشاهدات على تقدير صحتها مأولة بما يوافق العقل فهم بشهادة بداهتهم
عندهم مستغنون عن اقامة البرهان على بطلان امثال ذلك ويعدون تجويزها
مكابرة انتهى كلامه ولا يخفى ان في هذا الكلام نوع اشعار الى عدم الاعتناء

قوله وفي كلام السيد الشريف قدس سره

بوحدة الوجود وسيأتي كلامه الذي ننقل عنه بتمامه يدل على الارتضاء به في الجملة
ولعله تغير رأيه بعد ان كتب هذا البحث وقال البعض في مبحث قيام الوجود
بالمهية هذا اذا قلنا ان الوجود مفهوم كلي له افراد كثيرة تتصف بها المهيات
اتصافا حقيقيا كما هو المسطور في كتب القوم ويتبادر اليه الفهم لبعض
واما ان قلنا ان الوجود حقيقة هي متشخصة في حد ذاتها لا تعدد فيها بوجه
من الوجوه وهي قائمة بذاتها لا يتطرق اليها عدم اصلا ولا امكان قطعا
وهي حقيقة الواجب تعالى ومعنى كون غيره موجودا هو ان لتلك الحقيقة الممتنعة
القيام بغيرها نسبة مخصوصة الى ذلك الغير وان كانت تلك النسبة مجهولة
الكيفية فذلك كلام يعجز عن ادراكه الا اولوا البصائر الذين خصوا
من عنده بفطنة ثاقبة عالية واوتوا من لدنه حكمة كاملة بالغة ويرد
عليك تفاصيل هذه المقالات ان شاء الله تعالى انتهى كلامه وقال البعض في مبحث
آخر وههنا مقالة اخرى قد اشرنا فيما سبق انها لا يدركها الا اولوا
البصائر والالباب الذين خصوا بحكمة بالغة وفصل الخطاب فلنفصلها ههنا
بقدر ما يفي به قوة التقرير ويحيط به دائرة التحرير فنقول وبالله التوفيق
ونعم الرفيق كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان مثلا فانه ما لم ينضم
اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا
وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بكونه موجودا
فكل موجود مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء من
المفهومات المغايرة للوجود بواجب فقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود
فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته
ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر

زائد على ذاته

زائد على ذاته وجب ان لا يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود
مفهوما كليا يمكن له افراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد
ولا انقسام قائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود
المطلق المعرى عن التقيد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض
الوجود للمهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة
الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة والكل
يتعذر الاطلاع على مهياتها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا
هذا ملخص ما ذكره بعض مشائخنا قال ولا يعلمه الا الراسخون في العلم فان
قلت الذي يتبادر الى الذهن من لفظ الوجود مفهوم لا يمنع الشركة
فكيف يكون مفهومه جزئيا حقيقيا وليس المفهوم من لفظ الموجود ما قام
به الوجود كما اشتهر في كلامهم فكيف يصح نفيه بمعنى لا يفهمه احد قلت الجواب
عن الاول ان الكلام في حقيقة الوجود لا فيما يتبادر اليه الاذهان من
مدلول اللفظ فانه يجوز ان يكون مفهوما كليا وعارضا اعتباريا لتلك
الحقيقة الممتنعة عن الاشتراك في حد ذاته كمفهوم الواجب بالقياس الى حقيقته
وعن الثاني ان المتبع هو البرهان وما يؤدي اليه لا الاشتهار في السنة
العوام بتمويه الاوهام نعم يتجه على المقدمة القائلة كل ما هو محتاج في كونه
موجودا الى غيره فهو ممكن منع لطيف وهو ان المحتاج في كونه موجودا
الى غيره هو وجوده ويندفع بنظر دقيق وهو انه لما احتاج في موجوديته
الى غيره فقد استفاد ذلك من غيره وصار معلولا له موقوفا في ذلك عليه وكل
ما هو كذلك فهو ممكن سواء سمي ذلك الموقوف عليه وجوده او موجده وهو
يؤيد كون الوجود عين الواجب ان الوجود في حد ذاته ينافي العدم وهو

الذي يجوز

الى غيره هو موجده ممكن قطعا لا المحتاج في كونه موجودا الخ

ابعد المفهومات عن قبول العدم لان ما عداه ما يمتنع عن العدم لذاته بل بواسطة
الوجود ولا شك ان الواجب هو الذي ينافي العدم لذاته لا ما ينافيه بواسطة
غيره فان قلت ماذا تقول فيمن يرى ان الوجود مع كونه عين الواجب
وغير قابل للتجزي والانقسام قد انبسط على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو
عنه شيء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات
وتعينات اعتبارية وتمثل بالبحر وظهوره في صورة الامواج المتكثرة مع انه
ليس هناك الا حقيقة البحر قلت قد سبق منا كلام من انه طور وراء العقل
لا يوصل اليه الا بالمشاهدات الكشفية دون المناظرات العقلية وكل ميسر
لما خلق له والله المستعان وعليه التكلان انتهى كلامه فقد علمت من عبارته
في هذه المقامات ان معتقد هؤلاء غير معتقد الحكماء وان هؤلاء قائلون
بوحدة الوجود في الحقيقة وليس مرادهم ما فهمه بعبارة الشيخ في الشفاء والان
نأتي بما استدل به السيد الشريف على وحدة الوجود وكون موجودية الاشياء
باعتبار الانتساب الى حضرة الوجود القائم بذاته فنقول حاصل استدلاله
ان كل مفهوم مغاير للوجود ممكن فلزم ان يكون واجب الوجود عين الوجود
ويكون تعينه ليس بذاته فيكون واجب الوجود وجودا مطلقا معرى عن جميع
التعينات ويكون الوجود المطلق المعرى عن التقيدات عين ذاته تعالى
وجزئيا حقيقيا فيكون الوجود المطلق منحصرا في فرد واحد لا يمكن عروضه للاشياء
ولا يمكن موجودية الاشياء الا بانضمام الوجود المطلق اليها واذا كان
هذا الانضمام باعتبار عروض الوجود لها محالا لزم ان يكون الانضمام باعتبار
ارتباطها وانتسابها الى حضرة الوجود فنقول في حل هذه الشبهة قولك
فلزم ان يكون واجب الوجود وجودا مطلقا معرى عن جميع التعينات

ان اردت

في بيان عبارة السيد الشريف الدالة على وحدة الوجود

ان اردت به الوجود المطلق بمعنى لا بشرط التعينات بحيث يمكن ان يوجد في
ضمن الوجود اي حصل مع التعينات فلا يلزم من مقدماتك ان يكون الواجب تعالى
عينه بل لزم ان يكون الواجب فردا من افراده لان تعينه بذاته فذاته تعين
من التعينات وكل ما كان متعينا فلا يمكن ان يوجد فيما لا يكون فيه ذلك التعين
وان اردت به انه لزم ان يكون واجب الوجود وجودا مطلقا معرى عن جميع
التعينات الممكنة بحيث يكون هذا الاطلاق والتعري قيدا من قيوده وتعينا
من التعينات فان التعين نفس الذات ليس تعين من التعينات فقولك
لزم ان يكون واجب الوجود وجودا مطلقا معرى عن جميع التعينات مسلم
لكن قولك فيكون الوجود المطلق منحصرا في فرد واحد ولا يمكن عروضه للاشياء
ممنوع لان الوجود المطلق بمعنى الوجود لا بشرط شيء ليس عين ذاته واجب الوجود
بل ذات واجب الوجود فرد من افراده ووجودات الممكنات المتعينة بالتعينات
الممكنة ايضا افراد لذلك الوجود المطلق ووجودات يمكن ان تكون عارضة
للتعينات الممكنة فيمكن عروض هذا المطلق ايضا في ضمنها للممكنات فظهر ان الشبهة
حصلت من اشتباه الوجود المطلق باحد المعنيين بالاخر فاستعمل الوجود
المطلق في قوله فلزم ان يكون الوجود المطلق المعرى عن التقيدات عين ذاته تعالى
بمعنى الوجود المطلق بمعنى المتعين بهذا الاطلاق والتعري عن جميع التعينات
التي هي غير الذات والا لما صح هذه المقدمة كما بينت لك سابقا واستعمل الوجود
المطلق في قوله فيكون الوجود المطلق منحصرا في فرد واحد لا يمكن عروضه
للاشياء ولا يمكن موجودية الاشياء الا بانضمام الوجود المطلق اليها بمعنى
الوجود المطلق بمعنى لا بشرط جميع التعينات حتى التعين الذي هو عين الذات
فان المتحقق في كون الاشياء موجودة في الخارج هو هذا المعنى كما بينت لك سابقا

وقد افاد هذا الفرق الشيخ في الشفا في العبارة التي نقلناها سابقاً ولا بأس بان ننقل عبارته الآن وان كان مستلزماً للتكرار لان هذا المطلب قد اشتبه على كثير من الفضلاء المعتبرين وعبارة الشفا هكذا فالاول لا ماهية له وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه ثم سائر الاشياء التي لها ماهيات ممكنة توجد به وليس معنى قولي انه مجرد الوجود بشرط سلب سائر الزوائد عنه انه الموجود المطلق المشترك فيه ان كان موجود بهذه صفته فان ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط الايجاب اعني في الاول انه الموجود مع شرط زيادة لا تركيب وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة ولهذا ما كان الكلي يحمل على كل شيء وذلك لا يحمل على ما هناك زيادة وكل شيء غيره فهناك زيادة انتهى كلامه في الشفا واما ما نقله السيد الشريف من حديث انبساط وجوده على هياكل الموجودات مع بساطته وعدم قبوله للتجزي فان اراد به انه يفيض من وجوده على المتعينين بذاته الذي هو نحو من الحقيقة بسيط صرف الوجودات على هياكل الوجودات وينبسط عليها فذلك مخالف لقوله الاول من ان الوجود منحصر في فرد واحد ويكون موجودية الممكنات باعتبار الانتساب الى حضرة الوجود وان اراد بالانبساط نحوا من التغير من حال الى حال فظاهر ان تجويزه على الله تعالى جهل محض وسفسطة صريحة تعالى الله عنه ولكنا نقول ان اراد بالانتساب المعنى المتبادر منه وهو النسبة بين الشيئين فهو امر اعتباري متأخر عن تحقق الطرفين والمتحقق هو الوجود فكيف يكون عين الوجود وكيف يكون وجود الامور الموجودة في الخارج اعتبارياً ونحن نعلم بالبديهة ان زيدا وعمرا موجودان في الخارج وان لم يعتبر احد وجودهما وان اراد بالانتساب امرا متحققا في الخارج

في غير اعتبار

في غير اعتبار المعتبرين فلا شك ان الامر كذلك الموجود في غير اعتبار معتبر هو عين ذات واجب الوجود لانه مصداق ومصحح لقولنا زيد موجود وعمرو موجود وذات الواجب تعالى موجود في الازل وليس لقولنا زيد موجود صدق في حقيقته في الازل فيمتنع ان يكون وجود الموجودات فيلزم وجودها ازلاً تعالى امراً ازلياً على حقيقة واجب الوجود موجوداً من غير اعتبار معتبر وسقط قولهم ان الوجود منحصر في وجود الواجب وسائر الاشياء وجودها بالانتساب الى حضرة الوجود وبالجملة هذا الكلام ليس له معنى محصل نعم ما استدلوا به على وحدة الوجود يدل على وحدة واجب الوجود كما استدل الشيخ في الشفاء ونحن الآن نشتغل بشرح عباراته وايراد ادلة التوحيد ودفع الشكوك الموردة عليه حتى تطمئن نفوس اهل الاستقامة في الطبع الطالبين للرشاد الراغبين الى السداد وقليل ما هم كما نطق به الكتاب الكريم ويحصل لهم الثبات في التوحيد الذي هو اصل الايمان اذ لم يثبت التوحيد لم يمكن اثبات النبي ولا اثبات الامام فلا يحصل الاعتقاد باركان الايمان واذا ثبت الاعتقاد بالتوحيد وزال الشكوك والشبهات بالكلية عن النفس واطمأنت النفس به وبنى عليه اثبات الرسول صلعم واثبات الائمة عم يصير الايمان يقينياً راسخاً لا يمكن زواله بالشكوك والشبهات فنقول اذا ثبت وجود واجب الوجود وثبت انه لا يمكن ان يكون له حقيقة غير الوجود حتى يكون له حقيقة مثل كونه انسانا او غيره من الحقائق ويكون موجوديته بارتباطه بنحو من انحاء الارتباط بالوجود لانه ان كان كذلك فلا يكون تلك الحقيقة في حد ذاته بدون انضمام الوجود اليه موجودة فيكون محتاجة في كونها موجودة الى امر غير ذاتها وهو الوجود فيجب ان لا يكون واجب الوجود هف فاذن لزم ان يكون نفس حقيقة الوجود فيكون نفس ذاته وجوداً ثابتاً لذاته لا وجوداً ثابتاً لغيره

ان كنا نبأ وعلى قولك اي قولك بوحدة الوجود والا وجود خاص بكل واحد منها مصداق ومصحح لموجوديتها مرر

في اثبات التوحيد

من الحقايق لانه لوكان ثابتا لغيره من الحقايق لايكون تلك الحقايق واجب الوجود
بما تقرر في الدليل ولانه هذا الوجود لان هذا الوجود ليس امرا ثابتا للغير بل هو
امر ثابت لغيره مثل الحرارة الثابتة للنار فكان النار يبقى لها حارة و
لا يبقى لنفس الحرارة انها حارة لكون الحرارة امرا ثابتا للغير هاهنا من الحقايق
في حد نفسها فكذلك هذا الوجود فانه ليس ثابتا لنفس ذاته بل الحقيقة جزء من الحقايق
فيكون للموجود بهذا الوجود تلك الحقيقة لا نفس هذا الوجود فثبت كون
واجب الوجود وجودا آخر فانا ثابتا لنفس ذاته لا الحقيقة غير ذاته ويجب ان
يكون ذلك الوجود متعينا بذاته بحيث لا يحتاج الى امر غير ذاته يميزه عما عداه
لان التعين المغاير اما ان يكون ثبوته للذات مستندا الى الذات وهو
محال لان الذات اذا لم تكن بذاتها متعينا فكيف يكون سببا للتعين والبديهة
حاكمة باستحالة هذا وان كان ثبوته للذات مستندا الى الغير لزم ان يكون الواجب
المتعين معلولا للغير فيجب ان يكون الوجود الواجب منحصرا في شخص واحد
ولا يحتمل ان يكون له تعينان لانه لوكان له تعينان فلا يمكن ان يكون
كل واحد من التعينين عين ذاته لانهما امران ليس احدهما عين الآخر لانه
ان كان احدهما عين الآخر فليسا باثنين بل هما واحد فيكون واجب
الوجود واحدا وقد فرضته اثنين واذا لم يمكن كون كل واحد من التعينين
عين ذاته فاما احدهما عين ذاته والآخر مغاير لذاته او كل منهما مغاير
ذاته وقد علمت ان التعين المغاير لا يمكن ان يكون تعينا له فلزم ان يكون
منحصرا في تعين واحد هو عين ذاته فثبت وحدة الوجود الموجود
بنفس ذاته الثابت لذاته ولزم من ذلك ان يكون كل حقيقة موجودة
غيره ممكنة منتهية اليه في وجودها صادرة عنه اما بلا واسطة او بواسطة

عند قوله كل مفهوم مغاير للوجود

والكلام في تعين الواجب

فيكون

فيكون الوجود فايضا منه على جميع الموجودات فيكون انبساط الوجود على
ما كل الموجودات بهذا النحو لا على الوجه الذي يتوهمه الصوفية ويسمونه كشفا ومكاشفة
ولعلهم كانوا في صدد بيان هذا المعنى ولم يقدروا على هذا النحو من التعبير والتحرير
فاحالوه الى الذوق والكشف والا فظاهر كلامهم غلط صريح بعد ان يتفق
جمع كثير من اعاظم العلماء مثل صاحب المحاكمات حيث قال في الهيات كتابه واعلم
ان هذا البحث من اوله الى آخره مبني على كلية الوجود وتعدده والحق ان المتعدد هو
الموجود لا الوجود والفاضل الخفري فانه صرح في حاشيته المتعلقة على حكمة العين
التي بها ما سواء العين يكون الوجود فيها حقيقيا منبسطا على هياكل الموجودات
وعوض في تلك الرسالة على السيد الشريف في انه لم قال في كتابه ان هذا طور وراء
طور العقل والزم عليه ما صرح به السيد الشريف في حاشيته ان يكون هذا الانبساط
مقتضى العقل وكذا صرح به الفاضل ملا جلال الدواني في كثير من تصانيفه مثل
الدودتي ورسالته في باب الجبر والاختيار وكذا كثير من المتأخرين منهم من الفضلاء
الذين لهم توغل في العلوم الحكمية واذ بني هؤلاء القائلون بوحدة الوجود
بناء دفع شبهة ابن كمونة عن برهان التوحيد على مذهبهم فزعموا ان دفعها
عن برهان التوحيد لا يمكن الا بالقول بمذهبهم فالآن نشتغل بدفع الشبهة
المشهورة المنسوبة الى ابن كمونة الموردة على برهان التوحيد بدون الابتناء
على مذهبهم فنقول ان شبهته انه لم لا يجوز ان يكون في الوجود واجبان
ويكون حقيقة كل منهما مغايرة لحقيقة الآخر ويكون تعين كل واحد منهما
عين حقيقته ويكون وجوب الوجود امرا منتزعا من كل واحدة من تينك الحقيقتين
ولا يكون بين تينك الحقيقتين اشتراك في معنى ذاتي ولا في عرضي موجود في الخارج
بل في الامر المنتزع الذي هو وجوب الوجود فلا يلزم تركب الواجب ولا احتياجه الى
الغير

في بطلان شبهة ابن كمونة

فنقول في جوابه انا بينا ان الواجب الوجود يجب ان يكون حقيقته نفس الوجود القايم
بذاته الثابت لنفسه بحيث يصدق عليه الوجود باعتبار كونه مصحح صدق معنى موجود
عليه كما ان الممكنات مصحح صدق موجود عليها امر زايد على حقايقها وهو
الوجود الزايد على ذواتها ففي الواجب نفس حقيقته قايم مقام الامر الزايد في
الممكنات بل ذلك الامر الزايد في الممكنات فايض من نفس حقيقة الواجب
بالقدرة والاختيار بمعنى العلم بالمصلحة الذي هو ليس عين ذاته وتعين واجب
الوجود ليس يجب ان يكون عين ذلك الوجود والا لزم المفاسد المذكورة سابقا بقوله
فاذا كان حقيقة الوجود القايم بذاته متعينة بنفس ذاته فلا يمكن توهم كونه متعددا
ولا توهم كون كل منهما مباينا للاخر وكون وجوب الوجود مشتركا بل يجب ان
يكون وجوب الوجود بالمعنى الذي شرح وبين عين ذاتها فان قيل المعنى
الذي ادركته وشرحته لا يمكن ان يكون كنه ذاته والا لوجب ان يكون واجب
الوجود معلوما لك بالكنه لكنه وهو محال واذا لم يكن واجب الوجود بالمعنى الذي ادركته
كنه حقيقته فيكون امرا عرضيا فيمكن ان يكون واجبا وجود ويكونان متخالفين
بكنه الحقيقة ويكون كل واحد منهما متعينا بنفس ذاته ويكون كل واحد منهما وجودا
قايما بذاته ثابتا بنفس ذاته متعينا بنفس ذاته فلا يلزم شي من المفاسد التي الزمتها
فنقول في جوابه ان هذا المعنى الذي ادركناه وشرحناه وهو الوجود القايم بذاته
الثابت لذاته وان لم يكن كنه ذاته لكن تميز لنا بهذا المعنى حقيقته عن جميع
الحقايق التي هي غيرها فانا علمنا بسبب ادراك هذا المعنى ان كل حقيقة من الحقايق
التي هي غير حقيقة الوجود لا يمكن ان يكون واجب الوجود مثلا لا يمكن ان يكون الانسان
والفرس والسماء والارض والنفس والعقل وكل شي من الحقايق التي هي غير الوجود
الصرف واجب الوجود فلزم انحصار احتمال وجوب الوجود في هذه الحقيقة المتميزة

عنوان

عندنا عن جميع ما عداها فتعين في نظر عقلنا حصر احتمال وجوب الوجود في هذه
الحقيقة واذا اثبتنا ان هذه الحقيقة المتمايزة عندنا عن ساير الحقايق يجب ان
يكون تعينها بنفس ذاتها لا بامر غير ذاتها فلا يمكن ان يكون هذه الحقيقة حقيقة
جنسية يكون لها تحقق وتحصل بالفصول او نوعية يكون تعينها بالتعينات والتشخصات
لان الفصول والتشخصات تكون مغايرة لهذه الحقيقة فلا يكون واجبة الوجود
فلزم ان تكون هذه الحقيقة متشخصة بذاتها منحصرة في فرد واحد ويكون جميع ما عداها
هذه الحقيقة ممكنة محتاجة الى هذه الحقيقة في ان يفيض الوجود من هذه الحقيقة اليها
وخيط الوجود من هذه الحقيقة اليها فثبت وحدة الوجود الصرف الغير المشوب
بحقيقة غيرها لا وحدة الوجود المطلق الشامل للوجود الصرف والوجودات الثابتة
للحقايق فظهر من هذا الشرح والبيان منشا اشتباه القايلين بوحدة الوجود واندفع
شبهته ابن كمونه بدون الابتناء على مذهبهم فان قيل فما تقول في الوجود المطلق
الذي هو شامل للواجب والممكن اهو عين ذاته ام هو زايد على ذاته فان كان
عين ذاته لزم القول بما قاله الصوفية وان كان زايدا على ذاته لزم ان لا يكون
الواجب في مرتبة ذاته موصوفا بهذا المعنى وكلما لم يكن موصوفا بهذا المعنى لم يكن
موجودا لان العقل يحكم بان الشي اذا لم يكن متصفا بالوجود لم يكن له بد من ان
يتصف بالعدم لاستحالة ارتفاع النقيضين قلنا اذا لم يكن هذا الامر العام حاصلا
في مرتبة ذاته لا يلزم اتصافه بالعدم لان الاتصاف بالعدم انما يلزم اذا لم يكن
شي من افراده حاصلا في مرتبة ذاته واما اذا كان فرد من افراده حاصلا
في مرتبة ذاته وهو الوجود القايم بذاته الثابت لنفسه العاري عن جميع المهيات
المغايرة لا اصل طبيعة الوجود المطلق حاصلا في مرتبة ذاته ولا يكون الوجود
فلا يلزم اتصافه بالعدم فان قلت كيف يمكن ان يكون فرد من افراد الوجود المطلق

حاصلا فی مرتبة ذاته ؟ ولا یكون الوجود المطلق حاصلا فی ضمن ذلك الفرد فی مرتبة ذاته ؟ مع انه یلزم فی ذلك الخاص بدون العام وانه صح لمنافاة لمعنی العموم والخصوص فنقول اذا كان العام ذاتیا للخاص كان الخاص حاصلا فی مرتبة من المراتب وجب ان یكون العام ایضا فی تلك المرتبة حاصلا فی ضمن ذلك الفرد واما اذا كان العام اعتباریا منتزعا من افراده الخاصة فلا یلزم من حصول فرد من افراده فی مرتبة ذات شیء حصول العام فی تلك المرتبة والسر فیه ان الامور الاعتباریة لیس لها تحقق ما لم یعمل العقل نوعا من العمل وهو الانتزاع العقلی فما لم یعمل العقل ذلك العمل لم یكن ذلك الامر الاعتباری متحققا ففیما نحن فیه الخاص هو وجود الواجب القائم بذاته الثابت لنفس ذاته المعری عن جمیع التعینات والقیود والمهیات حاصل فی مرتبة ذاته ؟ لكن ما لم یلاحظ العقل ذلك الامر الخاص المباین لجمیع المهیات الممكنة ولجمیع وجوداتها ولم یقایس بین ذلك الوجود القائم بذاته الغیر العارض لشیء من المهیات وبین الوجودات العارضة لمهیات الممكنات ولم ینتزع المفهوم المردد بین ذینك الامرین لم یكن اثبات مفهوم عام شامل للوجودین فان الوجودین غیر مشتركین فی امر ذاتی ولا امر عرضی خارجی موجود فی الخارج بل اشتراكهما فی هذا المفهوم المردد الذی ینتزعه العقل بعد ما یقایس بین وجود الواجب والممكن فما لم تقایس بینهما لم یحصل امر مشترك اصلا فان الوجود الواجبی والممكنی متخالفان من حیث الذات ولیس ایضا لهما اشتراك فی امر عرضی موجود فی الخارج اصلا بل هما متخالفان فی الخارج من كل وجه فان قلت فعلی هذا یلزم الاشتراك لفظ الوجود لانه لیس بین الواجب والممكن اشتراك فی مفهوم من المفهومات الواقعیة اصلا قلنا لا یلزم من قولنا الاشتراك اللفظی

وجود م
الوجود م
اللفظ م

بل مخالفة

بل مخالفة ماهیة وجود الواجب لماهیة وجود الممكنات وعدم اشتراكهما فی امر عارض موجود فی الخارج وهذا لا یستلزم عدم اشتراكهما فی شیء من المفهومات فان للمفهومات الانتزاعیة الاعتباریة ایضا نوع من المفهومات فاذا كان الواجب والممكن مشتركین فی هذا القسم من المفهومات یكون بینهما اشتراك معنوی البتة واذ تكلمنا فی مسئلة التوحید ودفعنا شبهة ابن كمونة سنح لنا ان نشرح بعض البراهین الواقعة فی الاشارات علی وجه یندفع عنها الاعتراضات التی اوردها علیها صاحب المحاكمات والمحشی الشیرازی فنقول قال الشیخ فی الاشارات اشارة وفی بعض النسخ تنبیه كل اشیاء تختلف باعیانها وتتفق فی امر مقوم لها فاما ان یكون ما تتفق فیه لازما من لوازم ما تختلف فیه فیكون للمختلفات لازم واحد وهذا غیر منكر واما ان یكون ما تختلف به لازما لما تتفق فیه فیكون الذی یلزم الواحد مختلفا متقابلا وهذا منكر واما ان یكون ما تتفق فیه عارضا عرض لما تختلف فیه وهذا غیر منكر واما ان یكون ما تختلف به عارضا عرض لما تتفق فیه وهذا ایضا غیر منكر اقول لعله اراد ان یمهد مقدمة نافعة فی اثبات توحید واجب الوجود وهی انه اذا فرض بین شیئین اتفاق فی امر فلا محالة یكون بینهما اختلاف لنفی التعدد امر والا لم یتصور التعدد فانهما اذا كانا متفقین من كل جهة ولم یكن بینهما ما به الاختلاف اصلا ارتفع التعدد فانهما اذا كانا متفقین واذا حصل ما به الاختلاف فاما ان یكون بین ما به الاتفاق وما به الاختلاف علاقة اللزوم بان یكون واحد منهما متبوعا والآخر تابعا لازما له مثل الاربعة والزوجیة فان الاربعة متبوعة للزوجیة والزوجیة تابعة للاربعة لازمة لها ویستحیل عند العقل ان تكون اربعة غیر زوج وكذلك الفردیة للثلثة ومثل هذا الاجتماع لا یحتاج الی علة خارجة عن المجتمعین بل الذی هو المتبوع كاف فی حصول الاجتماع بینهما واما اذا لم یكن بین المجتمعین

وجر البراهین التوحید المذكورة فی الاشارات والشرح

كمگس المثال المذكور

كالوجود والعرض للجوهر والعرض

كهندیة زید وذاكیة عمرو والعارضیة للانسانیة المتفقة فیهما

علاقة كذائية فيكون لاحقة لاحتياج بينهما علة خارجة منهما مثل الجسم الاحمر
او الاسود فان كون بعض الاجسام احمر والبعض الآخر اسود ليس باعتبار
اقتضاء ذات الجسم للحمرة والسواد ولا لاقتضاء ذات الحمرة لخصوصية ذلك
الجسم الذي هو احمر واقتضاء السواد لذلك الجسم الذي هو اسود فيكون لاحقًا لكون
بعض الاجسام احمر علة خارجة عنهما صار بسبب تلك العلة ذلك الجسم احمر ولكون البعض
الآخر من الاجسام اسود علة خارجة عنهما صار بسببها ذلك البعض اسود والمحقق
الشيخ سمى اللازم باعتبار ذات الملزوم مثل الزوجية للاربعة لازمًا والقسم الاخير
الذي هو مثل الحمرة للجسم عارضًا وحصر الكلام بين ما به الاتفاق وما به الاختلاف
في اربعة اقسام وجعل ثلثة اقسام منها محتملة عند العقل وقسمًا واحدًا غير محتمل
عند العقل وهو ان يكون ما به الاختلاف لازمًا لما به الاتفاق وذلك لان
ما به الاختلاف اذا كان لازمًا لما به الاتفاق وجب ان يتحقق ما به الاتفاق في فرد
يكون فيه ما به الاختلاف ولا يتحقق في فرد ليس فيه ذلك وهذا ظ وقال البعض في فصل
آخر اشارة قد يجوز ان يكون مهية الشيء سببًا لصفة من صفاته وان يكون
صفة له سببًا لصفة اخرى مثل الفصل للخاصة ولكن لا يجوز ان يكون الصفة
التي هي الوجود للشيء انما هي بسبب مهيته التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى
لان السبب متقدم بالوجود ولا متقدم بالوجود قبل الوجود اقول لعل
مراد الشيخ في هذا الفصل بيان ان وجود واجب الوجود يجب ان يكون عين حقيقته
مغايرًا لا يمكن ان يكون لواجب الوجود حقيقة مغايرة للوجود ويكون وجوده
امرًا تابعًا لحقيقته كما في الممكنات فان لها حقائق غير الوجود ووجوداتها
تابعة لحقائقها وحاصل استدلاله ان الوجود اذا كان امرًا مغايرًا للحقيقة
فاما ان يكون المهية سببًا لحصول الوجود له بان يكون نسبة الوجود اليها نسبة

اللوازم

اللوازم مثل الفردية للثلثة والزوجية للاربعة او يكون سبب حصول الوجود
لها امرًا غيرها والقسم الثاني ظ الاستحالة في باب واجب الوجود فلهذا لم يتعرض له
الشيخ والغرض لابطال القسم الاول وقال ولكن لا يجوز ان يكون الصفة
التي هي الوجود للشيء انما هي بسبب مهيته التي ليست هي الوجود او بسبب صفة اخرى
لان السبب متقدم بالوجود ولا متقدم بالوجود قبل الوجود وحاصله ان المهية
اذا كانت علة لوجود نفسها يلزم ان تكون موجودة قبل وجودها لان بديهة
العقل حاكمة بان الشيء ما لم يكن موجودًا في الخارج لا يمكن ان يعطي شيئًا الوجود
في الخارج سواء كان ذلك الوجود في الخارج وجود نفسه او وجود غيره وما توهم
بعض من المتاخرين من ان لوازم المهية معلولة للمهية من حيث هي وليس للوجود
مدخل فيها فيمكن ان تكون المهية من حيث هي علة لوجود نفسه بدون مدخلية الوجود
بل المهية اذا وجدت في الخارج يكون اللازم مستندًا الى وجودها الخارجي واذا
وجدت في الذهن يكون اللازم مستندًا الى وجودها الذهني لكن ليس لخصوصية الوجود
الخارجي ولا لخصوصية الوجود الذهني مدخل في تحقق لوازم المهية فلهذا سميت
بلوازم المهية وتميز ما لخصوصية الوجود الخارجي فيه مدخل بلازم الوجود الخارجي
وما لخصوصية الوجود الذهني فيه مدخل بلازم الوجود الذهني فتامل وليس ما توهم
بعض منهم ان ثبوت شيء لشيء اذا كان ضروريًا مثل ثبوت الفردية للثلثة فلا يحتاج
الى علة لان ثبوته له ليس بممكن حتى يحتاج الى علة بل واجب لانه لا يحتمل عند العقل ان
لا يكون الثلثة فردًا بل يجب عند العقل ان يكون الثلثة فردًا بخلاف ثبوت
الحمرة للجسم فانه لما كان ممكنًا عند العقل ان يكون الجسم احمر وان لا يكون احمر فلهذا
احتاج الجسم في ان يكون احمر الى علة اشتباه محض لان لزوم الفردية للثلثة ليس غنيًا
عن العلة والا لكان واجب الوجود مع انه امر نسبي تركيبي بل هو معلل بنفس مهيته

الثلثة فان العقل اذا لاحظ مهية الثلثة يجدها بحيث يمتنع ان لا يتبعها الفردية
فيجد وجود مهية الثلثة مقتضيا للوجود والفردية فلا تحقق يكون بين مهية الثلثة
والفردية علاقة العلية والمعلولية لان ما عدا الذات والذاتيات لا بد لثبوته
للذات المنتهى من علة اما الذات كما في لوازم الذات او غير الذات كما في العوارض
التي ليست الذات مستقلة في ثبوتها لها واما الذات والذاتيات فلا يمكن توسط
العلة بينها وبين الشيء فلهذا احكم الحكماء بان وجود الواجب تع عين ذاته حتى لا يحتاج
ثبوت الوجود له الى علة اصلا لا نفس الذات كما في لوازم الذات ولا غير الذات
كما في العوارض ومع ذكر انه المحقق الطوسي اعلى الله درجاته شبهة اوردها الفاضل الرازي
واجاب عنها وانا اوردت هيهنا شبهة واحدة لكون الجواب الذي ذكره المحقق المذكور
اعلى الله درجاته محل بحث ظ عباراته وانا اذكر عباراته ثم اتكلم فيما لا يوافق
ذلك منها قال ثم قال ولما كانت المهية قابلة للوجود مع انها غير متقدمة بالوجود
عليه لكن يكون فاعلة له من غير تقدم بالوجود والجواب ان كلامه هذا مبني على تصوره
ان للمهية ثبوتا في الخارج دون وجودها ثم ان الوجود يحل فيها وهو فاسد لان كون
المهية هو وجودها والمهية لا تتجرد عن الوجود الا في العقل لا بان يكون في العقل
منفكة عن الوجود لان الكون في العقل ايضا وجود عقلي كما ان الكون في الخارج
وجود خارجي بل بان العقل من شانه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود وعدم
اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه فاذن اتصاف المهية بالوجود امر عقلي ليس كاتصاف
الجسم بالبياض وان المهية ليس لها وجود منفرد ولعارضها المسمى بالوجود وجود اخر
حتى يجتمعا اجتماع المقبول والقابل بل المهية اذا كانت فكونها هو وجودها وهي محل
ان المهية انما تكون قابلة للوجود عند وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان تكون
فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط انتهى كلام اعلى الله مقامه وفي هذا الكلام

كلام المحقق الطوسي اعلى الله درجاته

نظر لان ظ قوله فاذن اتصاف المهية بالوجود امر عقلي ان المهية مع
قطع النظر عن اعتبار العقل ليست متصفة بالوجود وهذا خلاف ما يحكم به
العقل البديهة فان البديهة تشهد بان زيدا موجود وان لم يعتبر
معتبر وجوده واتصافه بالوجود فان قلت انا لا نعني بكون الاتصاف
بالوجود عقليا ان موجودية زيد باعتبار العقل وجوده بل انه في الخارج
بحيث يصح للعقل ان ينتزع عنه الموجودية قلنا ننقل الكلام الى تلك
الحيثية اهو نفس حقيقة زيد فيلزم ان يكون زيد واجب الوجود ام هو
زائد على حقيقته فان يكون مصداق موجودية زيد امرا غير حقيقة زيد
ويكون موجودا في الخارج فان قلت ان تلك الحيثية ايضا منتزعة من حيثية
اخرى ننقل الكلام اليها ويلزم التسلسل فان قلت التسلسل في الامور الاعتبارية
جائز قلنا ان مثل هذا التسلسل غير جائز بالاتفاق بل التسلسل الذي جوزه بعض
هو ان قال انه يمكن للعقل ان ينتزع من شيء شيئا ومن ذلك الشيء شيئا اخر
ولا يبلغ هذا التمكن الى حد يقف عنده العقل لا انه يمكن ان يتحقق الانتزاعات
الغير المتناهية بالفعل فان قلت فما تقول في جواب سوال الامام مع قولك
بان اتصاف المهية بالوجود خارجي قلت ان الاتصاف الخارجي لا يجب ان
يكون مثل اتصاف الجسم بالبياض بان يكون الصفة عرضا من الاعراض و
الموصوف موضوعا بل الوجود ليس داخلا في العرض ولا في الجوهر بل هو امر
شامل للجوهر والعرض ومثل هذا الاتصاف هو عين وجود الموصوف
لا انه بعد وجود الموصوف وما قيل من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له
غير مسلم على اطلاقه لعدم حكم العقل بديهة به وعدم قيام البرهان اليقيني عليه
بل يحكم العقل الحكيم بان ثبوت الوجود للشيء ليس متاخرا عن وجوده فاذن الفرق

اقول لكلام المحقق محتمل وجهان
مراده بقوله فاذن اتصاف المهية
ان الاتصاف التي بالمهية لا يستلزم المغايرة
والمغايرة التي بين المهية والوجود
امر عقلي وبوجه اخر ولعارضها وجود
ليس لها وجود منفرد والعارض لها
المغايرة بين الجسم والبياض لا بما هما امر

قلنا

بين قابلية المهية للوجود وبين كونها فاعلا للوجود ظ لان معنى قابلية المهية
للوجود ان العقل يحكم بان في آن وجود المهية الممكنة حصل شيئان مهية ممكنة
يثبت لها الوجود لان المهية كانت ثابتة اولا ثم عرض لها الوجود فان ثبوت
المهية بدون الوجود ليس محتملا عند العقل فليس المهية علة قابلية للوجود مثل
سائر العلل التي يجب تقدمها على معلولاتها بخلاف ما اذا كانت المهية فاعلة
لوجود نفسها فان اعطاء الوجود لا يمكن عند العقل الا بان يكون المعطي
موجودا سواء فرض المعطي نفس المعطى او غيره وقال الشيخ في فصل آخر اشارة
واجب الوجود المتعين ان كان تعينه ذلك لانه واجب الوجود فلا واجب وجود
غيره وان لم يكن تعينه لذلك بل لامر آخر فهو معلول لانه ان كان وجوده واجب
الوجود لازما لتعينه صار الوجود لازما لمهية غيره او صفة وذلك محال وان
كان عارضا لذلك فهو لعلة فان كان ذلك وما يتعين به مهية واحدا فتلك
العلة علة لخصوصية ما لذاته يجب وجوده وهذا محال وان كان عروضه بعد تعين
اول سابق فكلامنا في ذلك وباقي الاقسام محال اقول اراد في هذا الفصل
تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وحاصله ان واجب الوجود بعد ما ثبت
ان وجوده عين ذاته اما ان يكون تعينه لانه واجب الوجود اي تعين وجوده
الواجب الذي هو عين ذاته بان يكون وجودا او موجودا او تعينا ومتعينا
ولا يكون هناك كثرة اصلا مثل المهية الانسانية التي في ضمن زيد وعمرو فان تعينها
ليس عين انسانيتها بل الانسانية في حد ذاتها معنى يجامع تعين زيد وتعين عمرو
ففي هذا الفرض يجب ان يكون حقيقة وجود الواجب غير قابل للتعدد لان تعينه عين
ذاته ولا يمكن ان يكون لحقيقته غير هذا التعين الذي هو عين حقيقته ويلزم
توحيد واجب الوجود واما ان يكون تعينه لغير انه واجب الوجود بل يكون انه واجب

الوجو

كلام الشيخ في الاشارات

الوجود اي حقيقته الواجبية التي هي عين وجوده امرا محتملا عند العقل ان يكون لها
هذا التعين وغير هذا التعين مثل حقيقة الانسانية فيجب ان يكون في هذا الوضع
معلولا لانه اذا كان بين الحقيقة والتعين مغايرة فاما لم يكن احدهما لازما
للآخر بالمعنى الذي في الفصل الذي سبق او لا يكون فان كان احدهما لازما للآخر فان كان
اللازم حقيقة واجب الوجود الذي هو عين الوجود كان هذا بعينه الشق الذي اثبت في
الفصل السابق استحالته بقوله ولكنه لا يجوز ان يكون الصفة التي هي الوجوب للشيء انما هي
بسبب مهيته التي ليست هي الوجود فلذلك قال وهذا محال فهذا هو ما اثبتنا استحالته فليس هذا
الشق محتملا لانه محال وان كان واجب الوجود عارضا للتعين فيكون عروضه لعلة
فيكون واجب الوجود معلولا للغير وان كان التعين عارضا لواجب الوجود فيكون
معلولا للغير وباقي الاقسام وهو ان يكون التعين لازما لواجب الوجود ايضا
ان يكون الواجب الوجود المتعين معلولا لغيره ومتقدما في الوجود على نفسه لان
التعين جعل هذا الشخص هذا الشخص فاذا كان معلولا كان هذا الشخص معلولا للغير
فحاصل كلام الشيخ ان الشقوق المحتملة في بادي الراي اربعة لكنه اثنان منها لما
ثبت في الفصل السابق استحالتهما وهما ان يكون وجوب الوجود لازما للتعين
وان يكون التعين لازما لوجوب الوجود بمعنى التابع للازم الذي نسبته الى
الملزوم نسبة الفردية الى الثلثة والزوجية الى الاربعة فان هذين الشقين مشتركان
في الدليل الذي اثبت استحالته اولهما لان التعين اذا كان لازما لواجب الوجود لزم
ان يكون معلولا له والعلة متقدمة بالوجود على معلولها فيكون متقدمة بالتعين ايضا
على معلولها لان الشيء ما لم يتعين لم يوجد فيكون التعين متقدما على نفسه وانه محال فلزم
في الشقين من الترديد معلولية واجب الوجود للغير وفي شقين معلولية لنفسه وهو
محال فاذا قرر كلام الشيخ في هذه الفصول على هذا النحو يندفع عنه جميع الابحاث التي ترد

محال لانه يستلزم

على تقرير اثبات ح وصاحب المحاكمات والامام وبه يندفع شبهة ابن الكمونة
على النحو الذي سلف وكذا يندفع شبهة ابن الكمونة عن جميع البراهين التي في الشفاء
لان بناء جميعها على مقدمة معلومة وهي ان وجوب الوجود الذي باعتباره
واجب الوجود واجب الوجود لذاته يجب ان يكون امرا موجودا او يكون عين الوجود
القائم بذاته الذي هو موجود باعتبار ذاته فيكون وجودا او موجودا او وجوبا
او واجبا ومتعينا بذاته فيكون تعينا ومتعينا او بسيطا من جميع الجهات غير قابل
للتعدد والتكثر باعتبار نفس ذاته لا مثل الماهيات النوعية المتكثرة بالعوارض
ولا مثل الماهيات الجنسية المتكثرة بالفصول ليس كمثله شيء وهو السميع العليم وبعد
تمهيد هذه المقدمة لا يمكن ان يتوهم احد ان يكون واجبان يكون كل واحد
منهما مخالفا للاخر في نفس حقيقته ويكون وجوب الوجود امرا عرضيا مشتركا
بينهما لانا بينا ان وجوب الوجود الذي به واجب الوجود متصف في الواقع
بكونه موجودا او واجبا يجب ان يكون نفس ذاته ويكون تعينه ايضا نفس ذاته
ويكون وجوبا وواجبا ووجودا او موجودا وتعينا ومتعينا وبالجملة لا يكون
فيه شيء من انحاء التعدد ولكن هذه الاوصاف ثابتة للوجود المطلق بمعنى المعرى
عن جميع التعينات المغايرة للذات لا للوجود المطلق الشامل لذلك المطلق
وللوجودات المقارنة للتعينات فثبت بذلك وحدة الوجود المطلق بالمعنى الاول
دون الثاني لان المعرى عن جميع التعينات لا يمكن ان يكون في ضمن تشخص والا لكان
لكل واحد من التشخص تعين يميزه عن الاخر فلا يكون واحد منهما واجب الوجود
لانا بينا ان واجب الوجود لا يمكن ان يكون فيه شيء سوى اصل الوجود القائم
بذاته المتعين بذاته الذي هو عين ذات واجب الوجود فان قلت ان الوجود
المعرى عن التعينات الذي ادركته ليس كنه ذات الواجب والا لزم ان يكون كنه

ذاته تعالى

البصير

اي الوجود بشرط لا

اي الوجود لا بشرط

اي الوجود م

وان لم يكن لاحدهما تعين يميزه عن الاخر يلزم رفع الاثنينية مد

ذاته تعالى معلوما لك وانه باطل بالاتفاق قلنا كلا مران هذا المفهوم الذي يحكم
العقل بان مصداقه ومنشأ صدقه على الله تعالى كنه ذاته فاذا كان واجبان
ويكون هذا المفهوم صادقا عليهما باعتبار نفس ذاتيهما لا باعتبار امر زائد
ولا باعتبار مغايرة ذاتيهما الى شيء فيكون البتة لذاتيهما موافقة ومطابقة
بنحو من الانحاء في الواقع والا لم يكن هذا المعنى ثابتا لهما في مرتبة ذاتيهما بدون
اعتبار امر اخر وبدون مغايرة ما فان الذاتين المتخالفتين لا يمكن ان
ينتزع العقل منهما امرا واحدا في مرتبة الذات لان انتزاع العقل ذلك المفهوم
عبارة عن ان يفهم ذلك المفهوم من ذلك الشيء اما بديهة واما بدليل وبرهان
ولو لم يكن في الذاتين في مرتبة الذات موافقة وجهة وحدة ومشابهة بوجه
من الوجوه كيف يفهم العقل منهما معنى واحدا نعم يمكن ان ينتزع منهما بعد
مغايرة ما واضافة ما امرا اعتباريا لكن الامر الانتزاعي كذائي لا يكون
مصداقه بديهي ولهذا الحكم على بعض المفهومات بانها اعتبارية مثل الوجود
المطلق الذي هو شامل للواجب والممكن فانه يحكم العقل بانه اعتباري فانه
ليس للعقل ان ينتزع من نفس ذات الواجب شيئا يمكن مطابقته للممكن ولا من نفس
ذات الممكن شيئا يمكن مطابقته للواجب لكون نفس ذاتيهما متخالفتين
من جميع الجهات لكن بعد ملاحظة ذاتيهما ومغايرتهما يمكن ان ينتزع العقل
المفهوم المردد الدائر بين الوجود القائم بذاته والوجود الثابت لماهية
هي غيره فحكم بان الوجود المطلق الشامل للواجب والممكن اعتباري والوجود المطلق
المعرى عن الماهيات هو عين ذاته تعالى انتهى الكلام المتعلق بذلك البرهان
والان نشتغل بحل حديث اورده الشيخ الجليل محمد بن يعقوب الكليني ره في الكافي
في باب حدوث العالم واثبات المحدث عن علي بن ابراهيم عن عباس بن عمر الفقيمي

اي ادركته م

اي على نفس ذاتيهما

اي نفس الذات بل بانه لم يعتبر العقل شيئا اخر معها لم يحكم بصدقه عليها وهذا ام

في حل الحديث الذي ذكره على التوحيد

عن هشام بن الحكم في حديث الزنديق الذي أتى أبا عبد الله ع وكان من قول أبي عبد الله ع
لا يخلو قولك انهما اثنان من ان يكونا قديمين قويين او يكونا ضعيفين
او يكون احدهما قويا والآخر ضعيفا فان كانا قويين فلم لا يدفع
كل واحد منهما صاحبه ويتفرد بالتدبير وان زعمت ان احدهما قوي
والآخر ضعيف ثبت انه واحد كما نقول للعجز الظاهر في الثاني فان قلت انهما
اثنان لم يخل من ان يكونا متفقين من كل جهة او مفترقين من كل جهة
فلما رأينا الخلق منتظما والفلك جاريا والتدبير واحدا والليل والنهار
والشمس والقمر دل صحة الامر والتدبير وائتلاف الامر على ان المدبر واحد
ثم يلزمك ان ادعيت اثنين فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين فصارت الفرجة
ثالثا بينهما قديما معهما فيلزمك ثلثة فان ادعيت ثلثة لزمك ما قلت في الاثنين
حتى تكون بينهما فرجة فيكونوا خمسة ثم يتناهى في العدد الى ما لا نهاية له في الكثرة
قال هشام فكان من سؤال الزنديق ان قال فما الدليل عليه فقال
ابو عبد الله ع وجود الافاعيل دلت على ان صانعا صنعها الا ترى
انك اذا نظرت الى بناء مشيد مبني علمت ان له بانيا وان كنت لم تر
الباني ولم تشاهده قال فما هو قال شيء بخلاف الاشياء ارجع بقولي — جس اللمس باليد كاحس ق
الى اثبات معنى وانه شيء بحقيقة الشيئية غير انه لا جسم ولا صورة ولا يحس
ولا يجس ولا يدرك بالحواس الخمس لا تدركه الاوهام ولا تنقصه الدهور
ولا تغيره الازمان انتهى أقول لعل هذا الحديث مشتمل على ثلثة براهين
على اثبات توحيد واجب الوجود تعالى شانه البرهان الاول من قوله ع فان
كانا قديمين قويين الى قوله فان قلت ولعل المراد بالقديم في هذا المورد
وامثاله ما يكون مستغنيا في وجوده عن العلة ولا محالة ح يكون القديم بهذا المعنى

واجب الوجود

وبالقوي ما يكون تاما في معنى ايجاد الغير بحيث لا يكون في فيضان وجود
الممكنات القابلة للوجود عنه محتاجا الى ان يحصل له معنى يتم به فاعليته لان
كل فاعل كان محتاجا الى ان يحصل له حالة متوقفة حتى تتم فاعليته وافاضته
فهو في حد ذاته ضعيف ويصير بتلك الحالة المتوقفة قويا فبالجملة القوي
بهذا المعنى يكون وجوده عين ذاته ولا يكون لفيضان الممكن الوجود عنه
حالة منتظرة الا كون وجود ذلك الممكن مصلحة في نفس الامر فاذا كان قديمان
قويان بالمعنى المذكور وفرض كون وجود ممكن مصلحة في نفس الامر لزم ان
يكون كل واحد من القويين بحيث يفيض الوجود منه على ذلك الممكن من القوي — وفيضان الوجود منه ع ذلك الممكن يستلزم عدم فيضان الوجود ع ذلك الممكن م
الآخر وهذا معنى قوله ع فلم لا يدفع كل واحد منهما صاحبه ويتفرد بالتدبير
البرهان الثاني من قوله ع فان قلت انهما اثنان لم يخل من ان يكونا متفقين
من كل جهة الى قوله ثم يلزمك وحاصله انه ان كان واجب الوجود اثنين لزم
اما ان يكون ذات كل واحد منهما مباينا لذات الآخر من كل جهة او يكون
ذات كل واحد منهما موافقا لذات الآخر من كل جهة ولا يحتمل ان يكونا
متوافقين من بعض الجهات ومتخالفين من بعض الجهات لان المراد بالتوافق
والتخالف التوافق والتخالف في الذاتيات فاذا كان بينهما توافق في
بعض الذاتيات وتخالف في بعضها يلزم تركبهما وهو مناف لوجوب وجودهما
فانحصر الاحتمال في المذكورين في كلامه ع ولم يتعرض ع لابطال كونهما متوافقين
من كل جهة لانه مستلزم لرفع الاثنينية لان كل اثنين لا بد ان يكون بينهما
تمايز البتة من بعض الجهات وقد فرض في هذا الشق رفع التمايز من كل
جهة لانه فرض توافق الاثنين من كل جهة بل فرض توافقهما في الذات — فان قيل لم يفرض توافق الذاتين من كل جهة م
من كل جهة ويمكن ان يكونا ممتازين بالامور الزائدة على الذات كما

في افراد النوع المتعدد الافراد تعالى فيجب احتياج واجب الوجود في تحققه
الى امر خارج عن ذاته وهو مناف لوجوب الوجود ولظهور فساد هذا الاحتمال
لم يتعرض لابطاله وتعرض لابطال الشق الآخر وهو ان يكونا مختلفين
من كل جهة بان الشيئين المختلفين من كل جهة لا يمكن ان يكون اثرهما
متوافقا من كل جهة بحيث لا يكون بين اثرهما تخالف بوجه من الوجوه واى
انا نرى كلما الخلق منتظما والفلك جاريا والتدبير واحدا واى فصل اينا
نرى نظاما واحدا متصلا مرتبطا مسبباتها باسبابها على انتظام ونسق
الواحد وهذا يدل على ان هذا النظام يجب ان يكون منتهيا الى مدبر واحد
لا الى ذاتين مختلفتين من كل جهة وقوله عليه السلام يلزمك ان ادعيت اثنين
فرجة ما بينهما برهان ثالث على توحيد واجب الوجود ولعل ما في كتب
الحكمية مستخرج من فوائد هذا الحديث وحاصله انه لو كان واجب الوجود
اثنين لزم ان يكون بين ذينك الاثنين المشتركين في اصل وجوب الوجود
الذي يحك يكون ذاتيا لهما امتياز بامر يكون به المباينة والامتياز
بينهما وعبر عما به الامتياز بالفرجة مجازا وما به الامتياز في بادي الامر
يحتمل ان يكون امرا وجوديا في كل واحد منهما يمتاز به عن الآخر فيكون الفرجة
اثنين فيلزم ان يصير العدد اربعا ويحتمل ان يكون في احدهما امرا وجوديا
وفي الآخر عدمه فيمتاز ذلك الآخر عن الاول بعدم ذلك الامر الوجودي فح
يكون العدد ثلثة فاكتفى عم بما قل مما لا بد من تحققه في تحصيل الامتياز بينهما
ففرض الفرجة في المرتبة الاولى واحدا والزم تحقق ثلث موجودات وفي
المرتبة الثانية لما كانت الموجودات ثلثة لزم بين كل موجودين مميز
واحد لكن لما كان المميز بين الاولين هو الثالث فلزم خمسة موجودات

وهكذا

وهكذا فلزم عدم تناهي عدد الواجب فقد اورد الشيخ في الشفاء برهانا
ذكر فيه احتمال كون الاختلاف بين المتعدد من افراد واجب الوجود
بان يكون في واحد من الافراد امر وجودي يميزه عما عداه وفي الآخر عدم ذلك
الامر وقال في ابطاله ما حاصله ان وجوب الوجود اذا كان له تحقق مع
عدم الامر الوجودي الذي في الفرد المجتمع مع الامر الوجودي والعدم ليس
معنى محصلا والا لكان في شيء واحد فيتميز عن امور غير متناهية امور غير
متناهية محصلة فيكون من شأن وجوب الوجود ان يكون متحققا بدون ذلك
الامر المجتمع معه في الفرد الذي له امر وجودي فيكون ذلك الامر المنضم فضلا
مع انه يلزم تركبه كما مر ولا بأس ان نورد كلامه بتمامه ونحل بعض عباراته الذي
يحتاج الى الحل فنقول قال ولنعم لا يخ اما ان يكون ما يختلف به آحاد
واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود اشياء موجودة لكل واحد
من المتفقين فيه بها يخالف صاحبه او غير موجود لشيء منها او موجودة
لبعض منها وليس شيء للبعض الآخر الا عدمها فان كانت غير موجودة وليس
هناك شيء يقع به الاختلاف الا الاتفاق فلا اختلاف بينها في الحقائق فهي
متفقة الحقائق وقد قلنا انها تختلف حقائقها بما اشتركت فيه وان
كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها مثلا ان يكون احدها
انفصل عن الآخر بان له حقيقة وجوب الوجود وشيء هو الشرط في الانفصال
والآخر حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك وانما فارقه لاجل
هذا العدم فقط فليس يخلو اما ان يكون هذا العدم ينفصل به عن الآخر فيكون من شأن
وجوب الوجود والحقيقة التي له ان تثبت قائمة مع عدم شرط المجتمع والعدم
لا معنى له محصلا في الاشياء والا لكان في شيء واحد معان بلا نهاية فان

يكون م

امر الشيخ في فصل الخامس من المقالة الثامنة كانه تاكيد او تكرار له

بعدم

فيه خلاف اشياء بلا نهاية فلا يخ اما ان يكون وجوب الوجود متحققا في الثاني
من دون الزيادة التي له او لا يكون وجوب الوجود متحققا في الثاني
فان لم يكن فيكون ليس دونه وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب الوجود
في الآخر ايضا وان كان فيكون الزيادة فضلا ايضا وليس وجوب الوجود هو
مع ذلك مركبا واجب الوجود غير مركب ان كان الكل واحد منها ما ينفصل
عن الآخر فهو يقتضي التركيب في كل واحد منها ولا باس ان نشرح كلامه حتى يظهر
المراد بلا صعوبة فنقول حمل الشيخ على تقدير تعدد افراد وجوب الوجود الاحتمال
منحصرا في ثلثة احدها ان يكون لكل واحد من الافراد امر وجودي يمتاز به عن سائر
الافراد الثاني ان لا يكون لشيء منها امر وجودي يمتاز به عن سائر الافراد
الثالث ان يكون لبعض الافراد امر وجودي وللبعض الآخر عدم ذلك الامر الوجودي
وابطل الاحتمال الاول بانه اذا كان لكل واحد فرد امر وجودي مميز يلزم تركب
الكل من وجوب الوجود وذلك الامر المميز وانه محال وابطل الاحتمال الثاني
بان وجوب الوجود الذي هو مشترك بين جميع الافراد اذا كان في جميع الافراد
ولم يكن في شيء منها امر مختص مميز لزم ان يكون جميع الافراد فردا واحدا
فلزم وحدة وجوب الوجود مع فرض تعدده وابطل الاحتمال الثالث بانه
اذا كان وجوب الوجود في ضمن فرد مع امر وجودي يميزه وفي ضمن فرد آخر مع
عدم هذا الامر الوجودي بان العدم ليس امرا محصلا لان كل امر فيه عدم الامور
الغير المتناهية فان كان العدم امرا محصلا لزم اجتماع امور محصلة غير متناهية
في حقيقة كل شيء واذا لم يكن العدم امرا محصلا كان الفرد الذي فيه عدم الامر
الوجودي وجوب الوجود من غير انضمام امر محصل اليه فلزم ان يكون وجوب
الوجود مستحقا محصلا متميزا بذاته عن جميع ما عداه فيكون الفرد الذي فرض

فيه الامر الوجودي المميز ايضا يميزه بنفس وجوب الوجود المتميز بذاته ويكون الامر الوجودي
فضلا غير محتاج اليه في التميز مع انه لزم تركبه ايضا وهذا بيان مراده واما
عبارته فقوله فان كانت غير موجودة وليس كشيء يقع به الاختلاف بعد الاتفاق
فلا اختلاف بينها في الحقائق التي تتفق الحقائق وقد قلنا انها تختلف حقائقها
بعد ما اشتركت فيه لعل مراده ان افراد وجوب الوجود اذا لم يكن في شيء منها امر وجودي
مميز بعد اشتراكها في وجوب الوجود الذي هو ذاتي لها لزم عدم تعددها بالتشخص لان حقيقة
وجوب الوجود موجود فيها بلا امر زائد فلا يكون بينها تمايز لا في الحقيقة لاشتراك
وجوب الوجود بينها ولا في امر غير الحقيقة لفرض عدم امر وجودي فيها فلزم وحدتها
مع فرض تعددها هف واما قوله فلا يخ اما ان يكون وجوب الوجود متحققا في
الثاني من دون الزيادة التي له او لا يكون فان لم يكن فيكون ما ليس دونه وجوب الوجود
ويكون شرطا في وجوب الوجود في الآخر ايضا وان كان فيكون الزيادة فضلا ايضا
وليس وجوب الوجود وهو مع ذلك مركب واجب الوجود غير مركب فلعل معناه ان
في الشق الثاني من شقي الاحتمال الثالث وهو ان يكون ما به الامتياز في بعض الافراد له
وجوديا وفي البعض الآخر عدم ذلك الامر الوجودي اما ان يكون وجوب الوجود فيما
متحصلا بدون الزيادة التي كانت في الشق الاول او لا يكون فان لم يكن
فيكون شرطا في تحصيل وجوب الوجود ان يكون له تلك الزيادة فيلزم انه يمتنع تلك
الزيادة فضلا غير محتاج اليه في التحصيل فيلزم انه يمتنع تلك الزيادة موجودة في الثاني
ايضا مع فرض عدمها فيه وان كان وجوب الوجود متحصلا بدون تلك الزيادة فيكون
في الشق الاول تلك الزيادة فضلا غير محتاج اليه في التحصيل وهو خلاف المفروض
مع انه يلزم التركيب في الاول وباقي الالفاظ والعبارات غير محتاج الى التفسير

في يد اقل خلق الله ابن حبيب محمد
في ٢٢ شهر صفر المظفر سنة ١١١٥
الهجرية النبوية على ...
الحمد لله ...
محمد وآله